لفظ الجوهر الا في الفرد فهذا لا يلزم من نفي كونه جوهرا نفي
كونه جسما الا بالحجة التي ذكرها وهو ان يقال الجسم مركب من
الجواهر فالحجة لا تستقيم الا على تقدير ثبوت هذا الاصطلاح
مع انه لا عرف اصطلاحا لاحد مطلقا ولكن بعض الناس
قد يخص به الفرد مع انه هو وغيره ربما يسمون الجسم جوهرا
ولهذا قال هذا الامدي وغيره في نفي كونه جوهرا واما ان يكون
قابلا للتحيز به فيكون جسما مركبا واما ان لا يكون قابلا للتحيز
فيكون في غاية الصغر والحقارة وكثيرا ما يقع في كلامهم لفظ الجوهر
مشتركا بين الجسم وكثيرا ما يقع مختصا بالفرد فاذا كرر او اضيف
نفي الجوهر بالمعنى العام فالجسم يدخل فيه فان صح ما ذكر من صح
نفي الجسم لكن قد عرف ضعفه واما اذا كان المنفي هو الجوهر
الفرد فقط فيحتاج ان يقول ان الجسم مركب منه ليلزم
الجسم لكن هذا فيه نزاع معروف واكثر الناس على انه ليس بمركب
لكنه يقبل التقسيم من الجواهر المنفردة وهو الصواب كما قد
بسط في موضعه فمن الناس من يقول انه مركب من جواهر
متناهية لا تقبل القسمة بوجه من الوجوه حتى ولو بالوهم
ومنهم من يقول هو مركب من جواهر غير متناهية كذلك
ومنهم من يقول هو مركب من الهيولى والصورة لكنه
يقبل القسمة الى غير نهاية ومنهم من يقول ليس بمركب لكنه
يقبل التقسيم الى الجواهر المنفردة التي لا تتجزى ومنهم من يقول
بل كل موجود فلا بد ان يتميز منه شيء عن شيء فلا يتصور وجود

جوهر

جوهر لا يتميز منه شيء عن شيء لكن اذا تصغرت الاجزاء استحالت
وقد لا يقبل القسمة الفعلية بل اذا قسمت استحالت كما في اجزاء
الماء اذا تصغرت فانها تصير هوى فهي وان كان يتميز منها شيء عن
شيء لكن ليس لها من القوة ما تحتمل الانقسام الفعلي بل يستحيل
انها اذا بقيت بقاء ذلك وعلى هذا القول فلا يثبت شيء لا يتميز منه
جانب عن جانب ولا يثبت ما لا نهاية له في ضمن ما يتناهى
ولا انقسام الى غير نهاية بل كل موجود فانه يتميز منه شيء عن شيء
وهو قد يستحيل قبل وجود الانقسامات التي لا تتناهى
فتزول بهذا القول الاشكالات الواردة على غيره مع انه مطابق
للواقع فتبين ضعف هذا الوجه قال الامدي
الثالث انه قد ثبت ان الرب متصف بالعلم والقدرة
وغيرهما من الصفات فلو كان جسما كالاجسام لزم من اتصافه
بهذه الصفات المحال وذلك من وجهين الاول انه لو اتصف
بهذه الصفات فاما ان يكون كل جزء من اجزائه متصفا
بجميع الصفات واما ان يكون المتصف بجملتها بعض
الاجزاء واما ان يكون كل جزء مختصا بصفة واما ان
تقوم كل صفة من هذه الصفات مع اتحادها بجملة الاجزاء
فان كان الاول يلزم منه تعدد الالهة واما الثاني فهو ممتنع
لانه لا اولوية لبعض تلك الاجزاء بان يكون هو المتصف
دون الباقي ولانه يلزم ان تكون الالهة هو ذلك الجزء دون

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)